واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومقارنته ببعض الدول العربية

The reality of foreign direct investment in Algeria and its comparison with some Arab countries

د. عرابش زينة [2*]، ط.د برابح عزيز [1]

[1] جامعة احمد زبانة غليزان،(الجزائر)، azziz.berrabah@univ-relizane.dz

[2] جامعة احمد زبانة (غليزان)، ،(الجزائر)، z.arabeche@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2023/06/12 تاريخ القبول: 2023/10/31 تاريخ النشر: 2023/12/14

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز واقعالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أوضحنا أهم المحطات التاريخية التي مر بها، كما تم التطرق إلى أهم القوانين التي جاءت في هذا الإطار مع إظهار ما يميزها من مختلف الامتيازات الممنوحة للمستثمرين، وأهم الآليات والهيئات التي ترافقهم في الجزائر، واعتمدنا المنهج التحليلي في الإشارة إلى التدفقات الأجنبية المباشرة،وحللنا مناخ الاستثمار السائد وأهم المؤشرات التي تقيسه، والمنهج المقارن في مقارنة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض الدول العربية. وأخيرا استخلصنا بأنه رغم الجهود لمبذولة في الجزائر إلا أن التدفقات الأجنبية مازالتضئيلة، ومن حيث مقارنتها مع بعض الدول العربية فهي متفاوتة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛مناخ الاستثمار؛الامتيازات الممنوحة.

تصنيف JEL: G 11،C22،C58.

Abstract:

The study highlighted the reality of foreign direct investment in Algeria, and the most important laws and concessions granted. For investors, and the mechanisms that accompany them, we adopted the analytical approach in referring to foreign flows, and the comparative approach in comparing the reality of investment with some Arab countries. Finally, we concluded that the external flows are still few, and in terms of comparison with some Arab countries, they are uneven.

Keywords: *direct foreign investment; investment climate; privileges granted.*

Jel Classification Codes: G 11،C22،C58.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عصب الاقتصاد الوطني والعالمي فهو مصدر من مصادر التمويل الخارجي إذ يضمن التدفقات المالية الأجنبية بالعملة الصعبة وله الفضل في جلب التقنية والتكنولوجيا المتطورة، فهو بذلك يساهم في التنمية الاقتصادية ويساعد على تحقيق معدلات نمو إيجابية، لذلك تسعى دول العالم ومن بينها الجزائر إلى سن قوانين وتشريعات سواء جبائيه أو مالية أو تنظيمية لجلب استثمارات أجنبية مهمة، وإن الدول العربية تسعى جاهدة لاستقطاب التدفقات الاستثمارية المباشرة من خلال وتحفيزات مختلفة، وآليات متعددة ولكن لم ترق إلى حلول نهائية تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنافس دول العالم الأخرى في هذا المجال.

2.1إشكالية البحث: على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية؟

3.1فرضيات البحث: للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تسير في منحنى تصاعدي.
- هناك جهود حثيثة من الدولة الجزائرية لتوفير مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.
- البيئة الاستثمارية الجزائرية محفزة مقارنة ببعض الدول العربية.

4.1 أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

الإشارة بصفة عامة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

دراسة وتحليل المناخ الاستثماري في الجزائر ومقارنته ببعض الدول العربية.

5.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في إظهار أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو والتنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا والأساليب الحديثة في الإنتاج والتمويل، والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى جاهدة الى جلب الاستثمار الأجنبي وهذا من أجل تنويع اقتصادها وتحريره من التبعية للمحروقات، من خلال خلق آليات متنوعة ومنح امتيازات مختلفة، وفي هذا البحث سنسلط الضوء على مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال دراسة بعض المؤشرات التي تدل على ذلك مع مقارنته ببعض الدول العربية.

6.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي للجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، والمنهج التحليلي لدراسة بياناته ومؤشراته وبيئته وواقعه في الجزائر وبعض الدول العربية، وصولا إلى توظيف المنهج المقارن في دراسة المناخ الاستثماري للجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، وهذا لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف بينهم.

7.1 هيكل البحث:

لقد ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، حيث سنتعرض في المحور الأول إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، أما في المحور الثاني سنتطرق إلى واقع التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر، أما في المحور الثالث سنقوم بعملية مقارنة بين واقع الاستثمار في الجزائر وبعض الدول العربية.

8.1 الدراسات السابقة:

-أحمد ضيف، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسبل تنميته"، مقال منشور، مجلة معارف، العدد 19(2015)، جامعة البويرة

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى طرق تنمية الاستثمار والاستفادة منه في الدول العربية، أما دراستنا ركزت واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر والتركيز على البيئة الاستثمارية ومؤشراتها مع مقارنته بالواقع في بعض الدول العربية.

-رفيق نزاري، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب"، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008.

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي وقياس هذه العلاقة باستخدام نماذج النمو الداخلي واستعمال الاقتصاد القياسي لدراسة الظاهرة الاقتصادية والتعبير عنها كميا، كانت هذه الدراسة مقتصرة على المغرب وتونس، أما في دراستنا توسعت لتشمل بعض الدول العربية في قارة آسيا.

- بوزانه أيمن، حمدوش وفاء، "واقع بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية لاستقطاب الاستثمار"، مقال منشور، مجلة جديد الاقتصاد، العدد: 01(2022)، الجزائر.

في هذه الدراسة ناقش الكاتبان واقع بيئة وجاذبية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، وهذا من خلال الوقوف على الإمكانيات المتوفرة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول العربية مازالت محتشمة ولم تصل إلى التطلعات المرجوة، وعلى هذه الدول وإذا أرادت تحسين بيئتها الاستثمارية عليها منح حوافز وامتيازات للمستثمرين الأجانب.

أما دراستنا تشمل الواقع الاستثماري في الجزائر مع تحديد بعض الدول العربية والتي لها نفس الخصائص معها، بغية إجراء مقارنة.

2.المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

2.1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا حسب تنوع المدارس الاقتصادية المختلفة حيث عرفه توني فرانسوا على أنه "عملية إنشاء وايجاد السلع الانتاجية، وتغييرها بمثابة مجموع نفقات الشراء، وإرساء السلع التجهيزية المخصصة إما للرفع من قدرات الانتاج في السلع او الخدمات، أو للتقليل من التكاليف، أو لتحسين ظروف العمل والمعيشة" (النجار، 2000، صفحة 23).

أما باسك وبارولا عرفه على أنه "اتفاق يتم من طرف مقاول بغية تجديد أو تطوير جهازه الانتاجي، والذي يفسر انتقال راس المال النقدي إلى رأسمال الإنتاج" (بودهان، 2006، صفحة 10).

وعرف جون ميتارد كينز الاستثمار على أنه "الاضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الانتاجي لفترة معينة، أو أنه الاضافات الحالية إلى قيمة رأس المال الحالية والتي تنتج عن النشاط الاقتصادي لفترة معينة (كينز، 2010، صفحة 116).

ولقد عرف كل من صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على أنها الاستثمارات في مشاريع داخل دولة ما، حيث يسيطر عليها مقيمون في دولة أخرى (أجانب)، حيث وضع صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه للاستثمار الأجنبي المباشر معيار 50% في حصة الشريك الأجنبي، أو يتركز 25% من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين، مما ينتج عليه السيطرة الفعلية على قرارات المشروع (الاسرج، 2015، صفحة 06).

ولوجود الاستثمار الاجنبي المباشر ينبغي توفر مجموعة من الشروط (الشراح، 2003، صفحة 15):

-إنشاء مشاريع جديدة في الدولة المستثمر فيها، او شراء مشاريع موجودة وتملكها.

-الاشتراك في رأس مال المؤسسة أو ملكيتها كاملة وهذا حسب قوانين الدولة المستضيفة.

-توسعة المستثمر الأجنبي لمشاريعه سواء بإمكانياته أو بشراكة أخرى.

-ضمان التمثيل في مجلس الادارة.

-يقوم المستثمر الأجنبي بنقل التكنولوجيا والعمالة الفنية وحتى العلامات التجارية.

2.2 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة مراحل ومحطات تاريخية، حيث الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى تميزت باستغلال الدول المستعمرة لموارد الدول لسد حاجياتها الاقتصادية، أما في مرحلة ما بين الحربين تميزت بانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نحو 33 مليار دولار سنة 1919 بعد أن كانت 66 مليار دولار عام 1913 (بركان، 1982، صفحة 22)مما أحدث كسادا كبيرا وأزمة مالية عالمية أثرت على الدول والشركات الأجنبية.

وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية انتعش الاستثمار الأجنبي الأمريكي وخاصة في الصناعات التحويلية، لكن دول العالم في تلك الحقبة ومخافة من التدخل السياسي في شؤونها الداخلية استقبلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على شكل قروض (أميرة، 2005، صفحة 19)، وفي سنة 2008 وبعد الأزمة المالية العالمية تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثرا بليغا بسبب أزمة السيولة في أسواق المال، حيث أشارت الاونكتاد إلى هبوط الاستثمارات العالمية المباشرة سنة 2009 وأن الأزمة غيرت صورة الاستثمار الأجنبي الذي ارتفع في اقتصادات البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية ليصل إلى 43% في عام 2008، وهذا التغيير في نمط التدفقات الوافدة يمكن تفسيره جزئيا إلى الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة التي تقلصت في عام 2008 بنسبة 29 % لتصل إلى 962 مليار دولار أمريكي، فالأزمة المالية خلقت نوعا من التدخلات الحكومية في الاقتصاد وهذا بفرض بعض الدول إجراءات حمائية في مواجهة الاستثمار الأجنبي المباشر إذا بلغ عدد الإجراءات الجديدة المتخذة في هذا السياق إلى حوالي 110 إجراء .

أما في سنة 2019 مرحلة كوفيد 2019 التي أثرت تأثيرا بليغا على الاقتصاد العالمي في كل الميادين بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ذكر تقرير الاستثمار العالمي 2020 "ستؤدي أزمة كوفيد إلى انخفاض هائل في الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المتوقع أن تنخفض تدفقاته العالمية بنسبة تصل إلى 40 % في سنة 2020 عن قيمتها التي بلغت 1.54 ترليون دولار أمريكي سنة 2019، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما دون ترليون دولار منذ 2005 "(العالمي، 2020، صفحة 23)

الشكل 1: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الأزمة المالية العالمية مرورا بأزمة كوفيد 2019

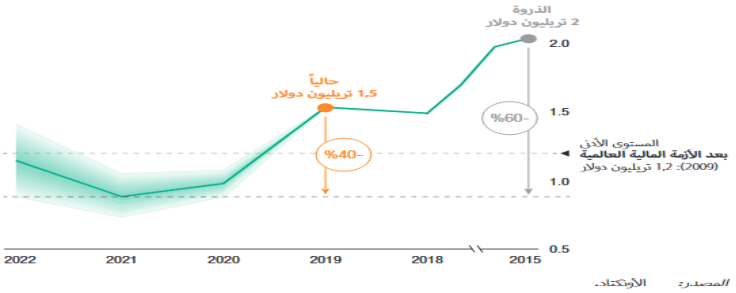

المصدر:الاونكتاد

من الشكل 1 يتضح لنا أن بعد الأزمة العامية لسنة 2008 تعافى الاقتصاد العالمي وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل إلى ذروتها في سنة 2015 لبلغ 2 ترليون دولار، أما سنة 2019 التي كانت منعرج في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وهذا حسب الاونكتاد حيث انخفضت نسبة الاستثمار إلى حوالي 40 % لتبلغ 1.5 ترليون دولار وهذا بسبب سياسات الاغلاق التي انتهجتها معظم دول العالم للوقاية من كوفيد 19 وتعطل الإنتاج وتكبد معظم الشركات الأجنبية خسائر فادحة.

3.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا) الاستثمار المشترك:وهو الذي تعود ملكيته إلى طرفين أو أكثر سواء كانوا خواص أو دول، حيث يرى كولد "أن المشاركة لا تقتصر على راس المال بل تكون كذلك في الادارة، والعلامات التجارية، وبراءة الاختراع " أما بتر بشرا فالاستثمار المشترك بالنسبة إليه يكون في العمليات الانتاجية أو التسويقية في الدول الأجنبية (قحف، 1993، صفحة 319).

ثانيا) الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: وهي ملك شركات أجنبية أو متعددة الجنسيات، ويكون المشروع خارج مواطنها الاصلية.

ثالثا) الاستثمارات في المناطق الحرة: المنطقة الحرة هي إقليم يقع في الدولة لكنه يخضع لإدارة جمارك ونقد خاصة، اي لا تسري عليه قوانين الدولة، حيث أن الشركات الناشطة فيه في مجال التجارة الدولية تعتبر شكل من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعا) مشروعات التجميع: وتكون على شكل اتفاقية بين الشريك الأجنبي والمحلي، حيث يقوم المتعامل الأجنبي بتزويد مكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وكاملا.

خامسا) عقد الاجازة: وهو الترخيص الذي يمنحه الشريك الأجنبي للشريك المحلي حيث يتم بموجبه الحصول على التكنولوجيا والتقنية أو المعرفة للإنتاج مقابل ثمن معين أو نسبة.

سادسا) استعمال العلامة التجارية: في هذه الحالة يقوم المستثمر الأجنبي بمنح حق استعمال علامته التجارية إلى مؤسسة محلية وهذا من خلال يمضي بين الطرفين تلتزم فيه المؤسسة المحلية بدفع نسبة معينة مع الالتزام بقواعد العقد مقابل استغلال العلامة التجارية.

سابعا) عقد التسيير: في هذا النوع من العقود ونظرا لقلة الكفاءة التي تقوم بتسيير المشاريع والمؤسسات الكبرى في الدول النامية، تضطر هذه الاخيرة إلى جلب متعامل أجنبي يقوم بالتسيير وتكوين الكفاءات المحلية في هذا الميدان، حتى نقل كل سلطات التسيير بعد فترة.

ثامنا) عقد المفتاح في اليد: يقوم المتعامل الأجنبي ببناء الشركة وتجهيزها كاملة وبعدها يسلمها إلى الشريك المحلي جاهزة ليقوم بتسييرها بإطارات محلية.

تاسعا) عملية الاندماج والاستحواذ: يعرف الاندماج بأنه اتحاد مؤسستين أو أكثر في مؤسسة واحدة جديدة، أما إحدى المؤسسات بالاستيلاء عن طريق الشراء على مؤسسة أخرى، وهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح للمؤسسات بتعزيز قدراتها التنافسية وزيادة امتدادها الجغرافي وتوسيع حصتها السوقية(وشوكونجيشي، 2001).

3.واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1.3 أهم قوانين الاستثمار في الجزائر:

1-قانون 63-277 والمؤرخ في 26جويلية 1963(قانون، 277-63)

صدر هذا القانون في ظروف صعبة كون الجزائر حديثة الاستقلال وبمؤسسات هشة، وبنية تحتية مدمرة، في إقليم جغرافي غير مستقر، في بيئة دولية صعبة، حيث كانت الجزائر بحاجة ماسة إلى رأس المال الأجنبي، ففي هذا منحت الدولة مجال للمستثمرين الأجانب بدخول الاقتصاد الوطني بشرط الالتزام بالتوجه الاشتراكي للدولة.

2-قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 1990/04(قانون، 90-10)

منح هذا القانون في مواده الحرية للاستثمار الأجنبي المباشر في الإقامة بالجزائر، وإمكانية تحويل رؤوس الأموال والفوائد وألغى القيود على رأس المال الأجنبي، لكن ما يعاب على هذا القانون أنه لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، لكن قانون المالية لسنة 1992 اعطى المستثمرين الأجانب عدة امتيازات وخاصة الضريبية منها.

3-**قانون 12/39 المؤرخ في 05 ماي** (قانون، 93-12)

جاء هذا القانون لإرساء قواعد اقتصاد السوق حيث جاء بعد الاصلاحات الهيكلية التي الجزائر في اقتصادها وهذا من خلال الاتفاق مع المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك

العالمي حيث لمسنا في هذا القانون اتجاه الدولة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الخاص الوطني، ومن بين أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون:

-إنشاء وكالة ترقية الاستثمار والتي ترافق المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في العقار الصناعي والاستفادة من مختلف الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة.

-تبسيط إجراءات التصريح بالاستثمار.

-حرية المقيمين وغير المقيمين بالاستثمار في الجزائر.

-إنشاء الشباك الوحيد والمتكون من مجموعة من المصالح ذات صلة بالاستثمار.

4-قانون رقم 18/22 المؤرخ 24 جويلية 2022(قانون، 22-18)

وهو آخر وأحدث قانون للاستثمار في الجزائر، فإضافة إلى المزايا الممنوحة في القوانين الخاصة بالاستثمار، يمكن للمستثمرين الاستفادة من أراض تابعة للأملاك الخاصة للدولة تمنح من طرف الهيئات المكلفة بالعقار، كما نص هذا القانون على تغيير اسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وتكلف بالمهام التالية:

-ترقية وتنمية الاستثمار في الجزائر وفي الخارج وضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر.

-تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها ومرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره.

-تسيير المزايا ومتابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.

وبموجب هذا القانون تم إنشاء شباكين وحيدين وهما:

1-الشباك الوحيد الخاص بالمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية

2-الشبك الوحيدة اللامركزية.

ولقد حدد هذا القانون ثلاثة أنظمة للتحفيزات وهي:

-النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية ويدعى "نظام القطاعات "

-النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة "نظام المناطق"

-النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل " نظام الاستثمارات المهيكلة "

2.3تحليل مناخ الاستثمار المباشر في الجزائر

أولا) مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن كل من معهد « heritage formation » والصحيفة الامريكية « wallstreet» منذ سنة 1995 (38)حيث يدل هذا المؤشر إلى الصورة العامة حول المناخ الاستثماري في أي دولة من حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول ، وتعزيز روح المبادرة من طرف الدولة المستضيفة ، وإعطاء الحرية للأفراد في اختيار الاقتصاد ، إضافة إلى ذلك فهو يدرس حضور

الدولة أو غيابها في الاكراه الجبري في مختلف النشاطات الاقتصادية مثل الانتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات والاستثمار ، كما يدرس هذا المؤشر كذلك كل العراقيل الادارية والبيروقراطية والحواجز المفروضة على التجارة الخارجية للدولة ، كما يهتم المؤشر كذلك بالموازنة العامة للدولة من حيث الهيكل الضريبي المفروض على الافراد والشركات المحلية والأجنبية ، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار السياسة النقدية المتبعة من طرف البنوك المركزية للدولة ، والاهتمام بمعدل التضخم ووضعية القطاع المصرفي والتمويل والمستوى العام للأجور والاسعار ، إضافة إلى أنشطة السوق الموازية .

ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية ويكون تفسير الأرقام كالتالي(حسين، 2005، صفحة 143):

-(80-100) وجود حرية اقتصادية كاملة.

-(70-79.9) وجود حرية اقتصادية شبه كاملة.

-(60-69.9) وجود حرية اقتصادية متوسطة.

-(50-59.9) وجود حرية اقتصادية ضعيفة.

-(0-49.9) انعدام الحرية الاقتصادية.

جدول (1): مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المؤشر	55.7	54.50	54.90	55.80	57.20	56.80	57.30	61.00	51.70	58.10
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المؤشر	53.20	55.70	55.40	56.20	56.60	56.90	42.40	51.00	49.60	50.80
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022		
المؤشر	48.90	50.10	46.50	44.70	46.20	46.90	49.70	45.80		

المصدر:https://ar.knoema.com

من الجدول نستنتج أن مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر ضمن (50-59.9) أي وجود حرية اقتصادية ضعيفة لا تشجع المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر، ويعود سبب ذلك في القوانين التي لا تشجع الاستثمار وخاصة صيغة 51/49 والتي تقيد المستثمرين الأجانب في البحث عن الشريك المحلي للاستثمار في الجزائر، إضافة إلى هذا وحسب المعهد فإنه توجد في الجزائر عراقيل إدارية وبيروقراطية تحول دون توافد المستثمرين، وكذلك معدل التضخم المرتفع نوعا ما والمستوى المتدني للأجور كلها عوامل تؤثر على مؤشر التنافسية.

ثانيا) مؤشر التنافسية: ويصدر عن منتدى الاقتصاد العالمي، وهو أحد المؤشرات المستخدمة في قياس مناخ الاستثمار في الدول ويحتوي على اثنا عشر مؤشر اقتصادي منها مؤشر المؤسسات، مؤشر

البنية التحتية، مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي، مؤشر الصحة والتعليم، مؤشر التعليم العالي والتدريب، مؤشر كفاءة سوق السلع، مؤشر كفاءة سوق العمل، مؤشر تطور الأسواق المالية، مؤشر الجاهزية التكنولوجية، مؤشر حجم السوق، مؤشر تطور بيئة الأعمال، مؤشر الابتكار.

جدول 3: عوامل ومحاور وعدد مؤشرات تقرير التنافسية العالمية 2019

محاور التنافسية	الرقم	العوامل	عدد المؤشرات	الأسواق	8	أسواق العمل	12
	1	المؤسسات	26		9	أسواق المال	9
بيئة اقتصادية تمكينيه	2	البنية التحتية	12		10	حجم السوق	2
	3	تبني تقنيات المعلومات	5	بيئة الابتكار	11	بيئة الأعمال	8
	4	بيئة الاقتصاد الكلي	2		12	القدرة على الابتكار	10
الموارد البشرية	5	الصحة	1				
	6	المهارات	9				

المصدر: http://alamarabi.com/2021/2020/

الشكل 2: مؤشر التنافسية للجزائر

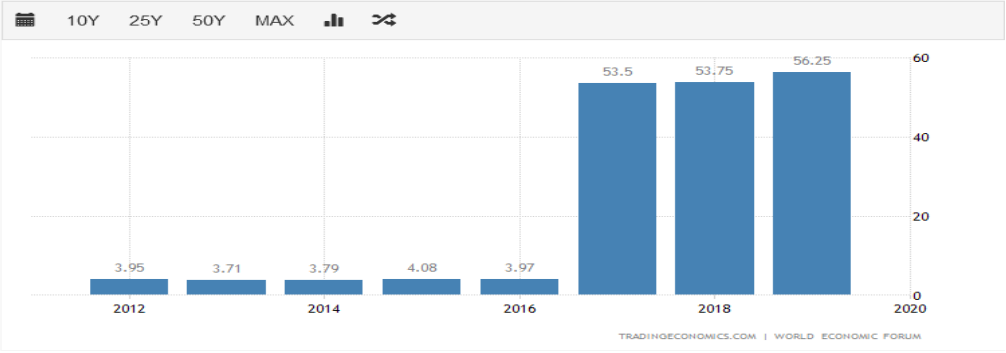

المصدر: https://ar.tradingeconomics.com/algeria/competitiveness-rank

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن الجزائر سجلت أرقاما ضعيفة في مؤشر التنافسية العالمية خاصة في السنوات من 2012-2016 وهذا حسب تقرير منتدى الاقتصاد العالمي وهذا لعدة أسباب حسب التقارير من بينها ضعف البنية التحتية للبلاد، أسواق المال غير نشطة، بيئة الاعمال غير ملائمة، ولا توجد ابتكارات مهمة، إضافة إلى ارتفاع التضخم، وارتفاع نسبة البطالة، لكن ومع بدأ سنة 2017 بدأ

مؤشر التنافسية للجزائر ينتعش ليصل سنة 2019 إلى 56.25 تنافسية متوسطة وهذا راجع إلى خطط الإنعاش الاقتصادي الي قامت بها الجزائر ودعمها للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا عن طريق تعديل قانون الاستثمار.

الشكل 3: ترتيب الجزائر العامي في مؤشر التنافسية العالمية

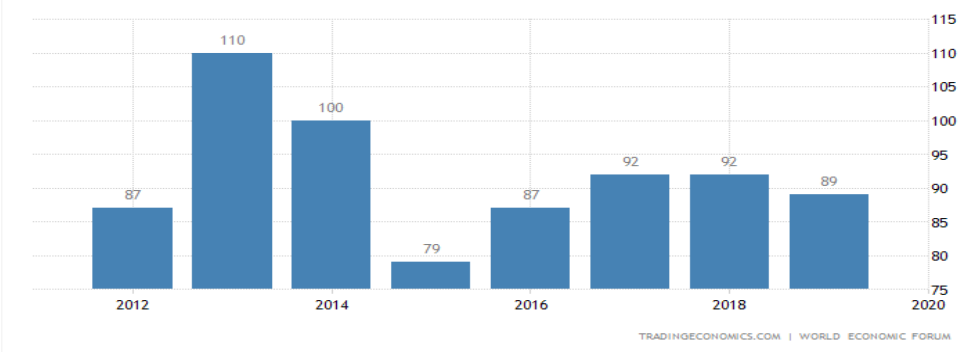

المصدر:https://ar.tradingeconomics.com/algeria/competitiveness-rank

فيما يخص هذا الشكل فهو يوضح ترتيب الجزائر الدولي في مؤشر التنافسية، ويتضح لنا جليا أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة نوعا مقارنة مع دول العالم حيث أحسن رتبة حققتها الجزائر هي المرتبة 79 حققتها سنة 2015، أما المرتبة المتدنية المحققة فهي الرتبة 110 في سنة 2013.

ثالثا) المؤشر المركب للمخاطر القطرية PRS

تصدر مجموعة (PRs group) شهريا ومنذ 1980 المؤشر لقياس مختلف المخاطر المرتبطة بالاستثمار الاجنبي المباشر، ويشمل 140 دولة من ضمنها 18 دولة عربية ويتركب من:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (ويشمل 50% من المؤشر المركب).
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (ويشمل 25% من المؤشر المركب).
- مؤشر تقييم المخاطر المالية (ويشمل 25% من المؤشر المركب).

ويمكن قراءة وتفسير المؤشر كالتالي:

- (0 –49.5) دول ذات درجة مرتفعة جدا -(50-59.5) دول ذات درجة مرتفعة.
- (60-69.5) دول ذات درجة معتدلة -(70-79.5) دول ذات درجة منخفضة
- (80-100) دول ذات درجة منخفضة جدا.

جدول 4: توزيع المخاطر السياسية

التسلسل	المكون	النقاط			
1	درجة استقرار الحكومة	12	8	دور الدين في السياسة	6
2	الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية	12	9	سيادة القانون والنظام	6
3	خريطة الاستثمار	12	10	الاضطرابات العرقية	6
4	وجود نزاعات داخلية	12	11	مصداقية الممارسات الديموقراطية	6
5	وجود نزاعات خارجية	12	12	نوعية البيروقراطية	4
6	الفساد	6	المجموع		100

المصدر: https://almerja.com

جدول 5: توزيع المخاطر الاقتصادية والمالية

التسلسل	المكون	النقاط
1	معدل دخل الفرد	5
2	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	10
3	معدل التضخم	10
4	نسبة عجز أو فائض الميزانية إلى الناتج المحلي الاجمالي	15
5	نسبة وضع الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي	10
المجموع		50

المصدر: https://almerja.com

4.مقارنة واقع مناخ الاستثمار في الجزائر مع بعض الدول العربية

1.4الجزائر وتونس:

الشكل 04: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وتونس (مليار دولار)

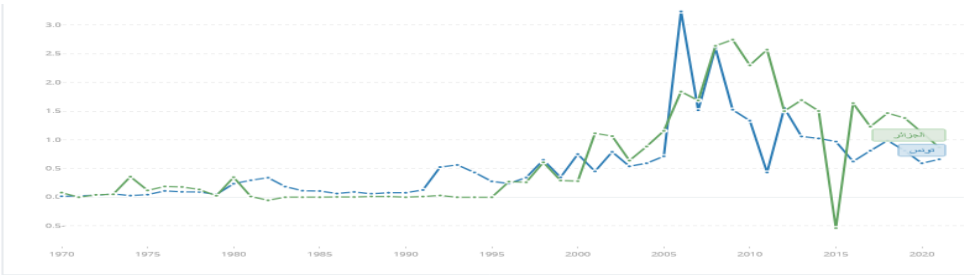

المصدر: البنك الدولي

من خلال الرسم البياني أعلاه يتضح لنا جليا أن قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى كل من الجزائر وتونس متفاوتة ومتقاربة إلى حد بعيد، ففي مرحلة السبعينات تفوقت الجزائر على تونس في جلب الاستثمار الأجنبي لكن بفارق ضئيل كون البلدين في تلك المرحلة لم تكن لهم تشريعات وقوانين تشجع على العملية الاستثمارية، إلا أن الجزائر وبعد عملية التأميمات على البترول والغاز استقطبت بعض الشركات العالمية النشطة في هذا المجال، رغم ذلك إلا أن قيمة الاستثمارات لم تتعدى 0.5 مليار دولار في البلدين.

أما مرحلة الثمانينات حتى سنة ألفين (2000) تفوقت تونس على الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي وهذا راجع إلى عدة عوامل منها تشجيع الاستثمار السياحي في تونس، ورواج الصناعات الغذائية في هذا البلد، عكس الجزائر التي دخلت في أزمة اقتصادية في الثمانينات من القرن الماضي نتيجة انهيار أسعار البترول، والأزمة الأمنية التي مرت بها في التسعينات، وخضوعها إلى عملية الجدولة والهيكلة المفروضة من صندوق النقد الدولي كلها عوامل أدت إلى تقلص الاستثمارات الأجنبية الوافدة، وفي مرحلة الألفينات ومع استقرار الوضع الأمني في الجزائر بدأت الاستثمارات الأجنبية في الارتفاع لتصل إلى ذروتها سنة 2011 وتبلغ أكثر من 2.5 مليار دولار، أما في تونس فقد بلغت في سنة 2005 أكثر من 3 مليار دولار. لكن مع الأزمة السياسية في تونس وما صاحبها من اضطرابات أمنية تأثرت السياحة كثيرا مما يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر في هبوط مستمر نتيجة لهذه الأوضاع.

الشكل 05: مقارنة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2018 بين تونس والجزائر

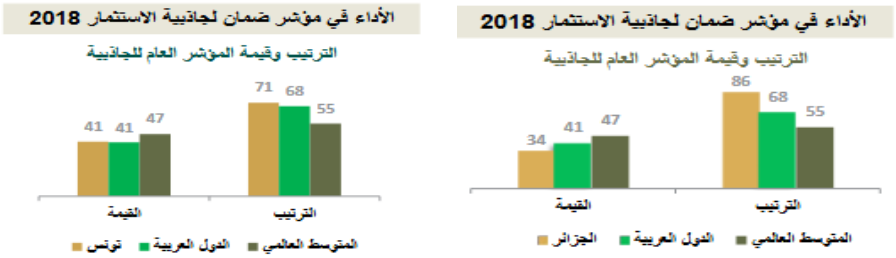

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

إذا أخذنا سنة 2018 وحللنا مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار نجد أن قيمة المؤشر لدى الجزائر هو 34 وهي منخفضة مقارنة مع قيمة مؤشر تونس والذي يبلغ 41، وكلا من الجزائر وتونس قيمة المؤشر لديهما أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ 55 نقطة، وهذا يدل على أنه رغم الإصلاحات

القانونية والمؤسساتية في كلا من البلدين إلا أنهما مازال بعيدين عن المتوسط العالمي لضمان جاذبية الاستثمار.

الشكل 06: تطور الأداء في مؤشر ضمان الاستثمار لتونس والجزائر

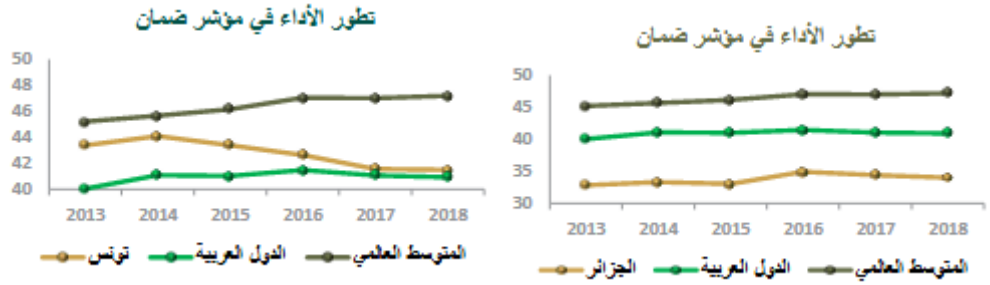

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

من خلال تتبعنا لمسار تطور الأداء في مؤشر ضمان الاستثمار نجد أن الجزائر حافظت على نفس القيمة لسنوات 2013 حتى 2018، أما تونس فلقد سجل منحنى مؤشر الضمان في الاستثمار انخفاضا ملحوظا خلال هذه السنوات وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الوضعية السياسية الهشة في البلاد، وفيما يخص عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوافدة إلى الجزائر خلال سنوات 2013-2017 بلغ 83 مشروع، أما عدد الشركات الأجنبية بلغ في نفس الفترة 69 شركة، أما بتونس 79 مشروع استثماري أجنبي لـ 74 شركة.

الشكل 07: الحرية الاقتصادية للجزائر وتونس

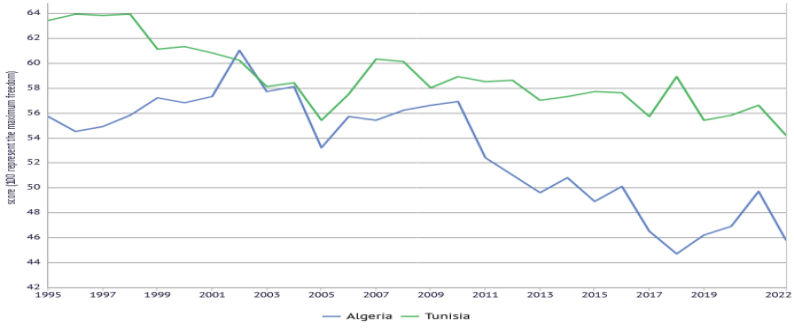

المصدر: https://ar.knoema.com

أما إذا قارنا مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر مع المؤشر الخاص بتونس نجد أن هذه الأخيرة وطيلة السنوات المحصاة (1995-2022) مؤشرها مرتفع ويتراوح في أغلب السنوات فوق 60 أي حرية اقتصادية متوسطة وهذا كون تونس ومقارنة بالجزائر لديها بيئة استثمارية واقتصادية داعمة

للمشاريع وخاصة في النشاط السياحي، وحسب الشكل كان الاستثناء في سنة واحدة حيث سجلت الجزائر مؤشرا مرتفعا مقارنة بتونس في سنة 2002.

2.4الجزائر وجمهورية مصر العربية:

الشكل 08: مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر ومصر (مليار دولار)

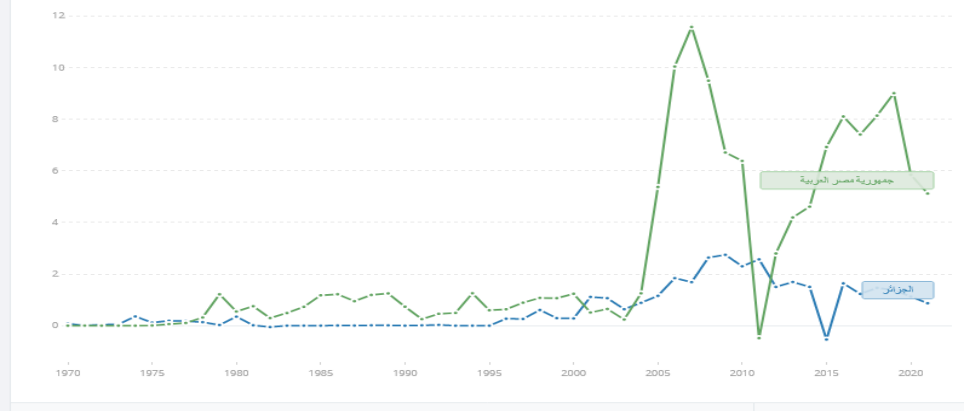

المصدر: البنك العالمي

هناك تباين كبير في المنحنين، فمستوى الاستثمار في مصر مرتفع بكثير من منحنى الاستثمار في الجزائر، ففي سنوات السبعينات حتى سنة 2000 كان الفرق طفيف نوعا ما، وهذا راجع إلى الوضعية السياسية العالمية في فترة السبعينات حيث تميزت بعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وعدم ملائمة قوانين الاستثمار في البلد، أما منذ سنة 2005 شهدت مصر ارتفاع كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل القطاعات سواء النفطية أو الصناعية والخدمية حيث بلغت أكثر من 11 مليار دولار سنة 2007، وهذا راجع إلى السياسة المتبعة من قبل السلطات المصرية في جلب الاستثمار، و نشاط البورصة المصرية الذي ساهم بشكل مباشر في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، أما سنة 2010 برزت المشاكل السياسية والأمنية في البلد أدت إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير، وفي سنة 2013 وما شهده من استقرار سياسي وأمني بدأ بالارتفاع ليصل إلى 805 مليار دولار في سنة 2018.

الشكل 9: أهم المستثمرين والمشاريع ومؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

أهم الدول المستثمرة في مصر
ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
روسيا	30,079	5	5
الصين	22,883	26	17
الإمارات	14,706	52	30
اليونان	10,012	3	2
إيطاليا	8,918	11	7
السعودية	8,803	29	20
البحرين	3,522	3	2
المملكة المتحدة	2,379	23	17
ألمانيا	1,989	19	12
لبنان	1,848	10	5
أخرى	10,137	163	129
الإجمالي	115,275	344	246

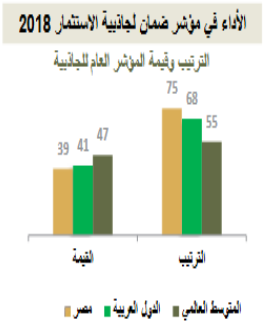

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

عند مقارنتنا لمؤشر الأداء لجاذبية الاستثمار في مصر مع الجزائر نجد أن المؤشر المصري الذي يساوي 39 نقطة أكثر ملائمة من المؤشر الجزائر الذي يساوي 34 نقطة. وهذا ما نلاحظه من خلال ازدياد وتطور في عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في مصر، ومن الدول المستثمرة في مصر تأتي الامارات العربية المتحدة بـ 30 شركة و52 مشروعا، والسعودية بـ 20 شركة و29 مشروع، أما الصين بـ 17 شركة و26 مشروع.

الشكل 10: الحرية الاقتصادية للجزائر ومصر

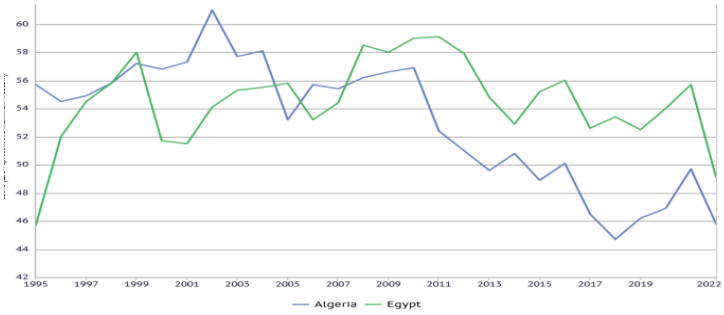

المصدر: https://ar.knoema.com

هناك بين منحنى مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر والمنحنى المصري، فقبل 2010 كان المؤشر الجزائري مرتفع مقارنة بالمؤشر المصري والذي كان يتراوح من مستوى متوسط إلى ضعيف، أما بعد التغيير السياسي في مصر ومنذ سنة 2010 أصبح المؤشر المصري مرتفع مقارنة بالجزائر.

3.4الجزائر والأردن

الشكل 11:مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر والأردن (مليار دولار)

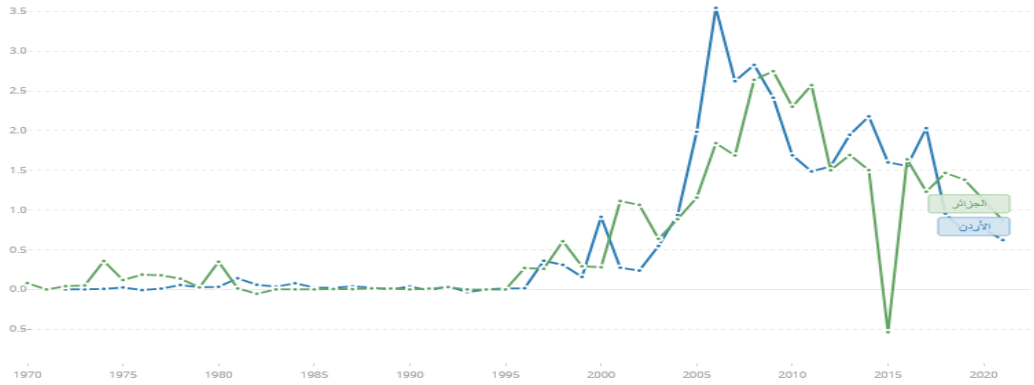

المصدر: البنك العالمي

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن له نفس المسار مع الجزائر إلا في بعض الفترات التي حدث فيها تباين بين البلدين، وخاصة في 2006 حيث بلغ الاستثمار الأردني 3.5 مليار دولار عكس الاستثمار في الجزائر في تلك الفترة الذي بلغ أقل من 2 مليار دولار، لكن منذ سنة 2017 بدأ في الانحدار ليبلغ حوالي 0.5 مليار دولار في سنة 2021 وهذا نتيجة تداعيات أزمة كورونا وركود الاقتصاد العالمي، وتتنوع القطاعات إلى عدة أنشطة منها التصنيع والخدمات والعقارات إضافة إلى مشاريع البنية التحتية والنقل والمواصلات، حيث بلغ عدد المشاريع الجديدة مثلا في سنة 2017 واحد وعشرون (21) مشروع، أما سنة 2008 فلقد تم تسجيل حوالي 13 مشروعا، وفي سنة 2019 حملت 26 مشروع استثماري، وفي الأردن عدة مزايا يتحصل عليها المستثمرون الأجانب منها إعفاء المشاريع من ضرائب الخدمات العامة وضرائب الدخل تتراوح بين 25-75 % لمدة عشر سنوات، وإعفاء 100 % على الأصول الثابتة المستوردة، أما من الجانب التمويلي ففي الأردن يوجد سلسلة من المصارف تقدر بـ 25 بنكا موزعة في أنحاء البلاد تقدم خدمات راقية للمستثمرين منها الاقتراض وتحويل الأموال والاحتفاظ بها بسهولة وبدون أي مشكل، إذ تحتل الأردن المرتبة الرابعة عالميا في سهولة الحصول على الائتمان.

الشكل 12: أهم المستثمرين والمشاريع ومؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

وهناك عدة دول أجنبية مستثمرة في الأردن على غرار الامارات العربية المتحدة بـ 18 مشروع وبـ 13 شركة، والولايات المتحدة الأمريكية بـ 13 مشروع و13 شركة، والسعودية بـ 4 مشاريع، وبلغ عدد المشاريع ما بين 2013 و2017 حوالي 77 مشروع تقوم بإنجازها 64 شركة أجنبية.

أما مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار يبلغ 43 نقطة وهي مرتفعة مقارنة بمؤشر الجزائر الذي يبلغ 39 نقطة، ويمكننا القول إن الاقتصاد الأردني رغم افتقاره للمقومات الذي يتميز بها الاقتصاد الجزائري من الموقع الاستراتيجي، والموارد الباطنية، والمساحة، وتركيبة السكان، والوضعية المالية المريحة، إلا أنه استطاع أن يكون بيئة جالبة للاستثمار بتنوع قطاعاته وهذا يرجع أساسا إلى التدابير التحفيزية سواء الضريبة والمالية والأمنية.

5. خاتمة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ظاهرة اقتصادية عرفتها الشعوب منذ القدم من خلال التبادلات التجارية والمعاملات الاقتصادية، ومع مرور الزمن أخذت مفاهيم هذه الظاهرة وأهدافها تتطور، حيث أصبحت من أهم المصادر الدولية للتمويل والذي يعوض مصادر التمويل التقليدية مثل القروض والإعانات، وفي الجزائر تحدثنا عن واقع الاستثمار الأجنبي فيها من حيث تطور مختلف القوانين والتشريعات التي وضعتها البلاد لتحفيز المستثمرين، حتى وصنا إلى قانون 18/22 المؤرخ في 24جويلية 2022 والتي نصت معظمها على مختلف الامتيازات الضريبة والمالية الممنوحة، وقمنا بمقارنة مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية من حيث دراسة بعض المؤشرات، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات، وخلصنا إلى أنه ماعدا مصر فإن الدول الأخرى التي مستها المقارنة لها نفس البيئة الاستثمارية والتي لا تجذب المستثمرين الأجانب إليها.

6 التوصيات

- على الدول العربية بما فيها الجزائر خلق مناخ استثماري حقيقي.
- تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بالاستثمارات الجديدة.
- وضع مرونة في تحويل الأموال من وإلى الخارج.
- سن تحفيزات ضريبية ومالية لأصحاب المشاريع الاستثمارية.
- تفعيل السوق العربية المشتركة.
- تشجيع الاستثمار المحلي بين الدول العربية نفسها.

قائمة المراجع:

-أشوكامودي وشوكونجيشي. (2001). عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود في شرق آسيا. مجلة التمويل والتنمية، العدد 01، المجلد 38، مارس2001

-تقرير الاستثمار العالمي. (2020). الاستثمار العالمي. الكويت: الاونكتاد.

-جون ميتارد كينز. (2010). النظرية للشغل والفائدة والنقود. دار العين للنشر، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة

-جيل بركان. (1982). الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت

-أميرة حسب الله محمد. (2005). الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر). مصر، الدار الجامعية

-حسين عبد المطلب الاسرج. (2015). سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. مصر، جامعة الزقازيق

-رمضان الشراح. (2003). دور الاستثمارات الأجنبية في ظل الشركات متعددة الجنسية في تحقيق أهداف التنمية. مجلة الكويت الاقتصادية، العدد 14

-عبد السلام ابو قحف. (1993). اقتصاديات الادارة والاستثمار، مصر، الدار الجامعية

-فريد النجار. (2000). الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي. مصر، مؤسسة شباب الجامعة

-قانون. (22-18). الجرية الرسمية.

قانون. (277-63). 277. الجريدة الرسمية.

قانون. (90-10). الجريدة الرسمية.

قانون. (93-12). الجريدة الرسمية.

-موسى بودهان. (2006). القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحدث تعديلاتها دار مريني، الجزائر،.

-ناجي بن حسين. (2009). تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 31، جامعة قسنطينة،